

Distr.: General
25 July 2024
Arabic
Original: English



الدورة التاسعة والسبعون

البند 67 (أ) من جدول الأعمال المؤقت *

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها: تعزيز

حقوق الطفل وحمايتها

التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال

موجز

يُقدّم تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال هذا عملاً بقرار الجمعية العامة 178/78. وتحل في عام 2024 الذكرى السنوية الخامسة عشرة لإنشاء مكتب الممثلة الخاصة. وهي فرصة لتقييم الجهود المبذولة لمعالجة دوافع العنف ضد الأطفال ومظاهره، ولضمان حماية الأطفال ورفاههم كبعد رئيسي لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وهذه لحظة محورية. فقد بلغ العنف ضد الأطفال مستويات غير مسبوقة، بسبب أزمات متعددة الأوجه ومتراكبة. وإذ تبقى ست سنوات للوفاء بوعود أهداف التنمية المستدامة، تؤكد الممثلة الخاصة على أنه من الممكن القضاء على العنف ضد الأطفال وأن ذلك أمر منطقي من الناحية الاقتصادية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/79/150

220824 150824 24-13653 (A)



أولاً - مقدمة

1 - الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، التي تسترشد بقرار الجمعية العامة 141/62 الذي أنشأت الجمعية بموجبه الولاية الموكلة إليها، هي داعية عالمية مستقلة تعمل من أجل منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها. وأكدت الجمعية العامة مجدداً، في قرارها 147/76 و 187/78، دعمها لعمل الممثلة الخاصة. وأقرت الجمعية بما أحرز من تقدم وبدور ولايتها في تشجيع مواصلة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال وفي دعم الدول الأعضاء في تنفيذها خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأحاطت الجمعية علماً، مع التقدير، بالدور القيادي للممثلة الخاصة في متابعة دراسة الأمم المتحدة العالمية عن الأطفال المحرومين من حريتهم وشجعت الممثلة الخاصة على مواصلة عملها في ذلك الصدد.

2 - وتحل في عام 2024 الذكرى السنوية الخامسة عشرة لتعيين أول ممثلة خاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال. وتُقيّم الممثلة الخاصة في هذا التقرير التقدم المحرز والتحديات المترابطة والمعقدة التي تديم تعرض الأطفال للعنف وضعفهم تجاهه. ومن منظور استشرافي، يشدد التقرير على أن ضمان المنع الاستباقي والمستدام لجميع أشكال العنف في جميع السياقات، دون ترك أي طفل خلف الركب، ليس ممكناً فحسب؛ بل هو أمر أساسي لضمان تحقيق تنمية متمركزة حول البشر.

ثانياً - تعزيز التعبئة وتوسيع نطاقها على العديد من الجهات

3 - تواصل الممثلة الخاصة النهوض بحماية الأطفال من العنف من خلال تعزيز الدعوة والدعم التقني وإقامة الصلات وبناء الجسور على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. وإدراكاً منها للبعد الشامل لعدة قطاعات لحماية الأطفال ورفاههم، تقوم الممثلة الخاصة بتعبئة أصحاب المصلحة المتعددين على مختلف المستويات للتعبيل بإحراز تقدم في القضاء على العنف ضد الأطفال بحلول عام 2030.

الدول الأعضاء

4 - سلطت الممثلة الخاصة الضوء، في تواصلها مع الدول الأعضاء، على الحاجة الملحة إلى تعزيز النهج المتكاملة للقضاء على العنف ضد الأطفال، مشددة على العوائد العالية على الاستثمار التي يمكن تحقيقها من خلال خدمات مجربة وفعالة من حيث التكلفة وشاملة لعدة قطاعات. وقد يسرت تبادل التجارب والخبرات في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال عقد حوارات على المستوى الوزاري. وبهدف تقديم المزيد من الدعم للدول في بناء جدوى الاستثمار في القضاء على العنف ضد الأطفال، تعمل الممثلة الخاصة على تطوير مجموعة أدوات لتقييم التكاليف الاقتصادية للعنف وعوائد الاستثمار في الوقاية من العنف⁽¹⁾.

(1) تشمل الدول التي شاركت في المناقشات على المستوى الوزاري أو أعربت عن اهتمامها بالانضمام إلى المبادرة بشأن جدوى الاستثمار الدول التالية: إثيوبيا والأردن وإسبانيا وإستونيا وأندورا وإندونيسيا وأيسلندا والبرازيل وتشاد وجامايكا وجزر سليمان والجمهورية الدومينيكية وزامبيا والفلبين وفيجي وكابو فيردي وكوت ديفوار وكوستاريكا وكولومبيا ولاتفيا ولكسمبرغ وليتوانيا وليسوتو والمغرب ومنغوليا.

5 - وظلت عمليات الاستعراض الوطنية الطوعية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 تتيج فرصاً لتعبئة الجهود من أجل القضاء على العنف ضد الأطفال كبعد رئيسي من أبعاد التنمية المستدامة. وقد اجتمعت الممثلة الخاصة بممثلين عن 31 دولة عضو قدمت استعراضات وطنية طوعية في عام 2024، وكذلك بممثلين عن اللجان الإقليمية والأفرقة القطرية، وذلك في إطار تحديد الممارسات الواعدة وتعزيز مشاركة الأطفال في هذه الجهود.

6 - ويُلج صدر الممثلة الخاصة تزايد عدد طلبات القيام بزيارات قطرية. وقد زارت الممثلة الخاصة، منذ تقديمها لتقريرها السابق إلى الجمعية العامة (A/78/214)، البرازيل وتايلاند وزامبيا وكوستاريكا وكسمبرغ وليسوتو ومالطة، وتابعت زياراتها السابقة إلى الأردن وإسبانيا وإندونيسيا وتشاد والجمهورية الدومينيكية ورومانيا والسنغال وعمان وكوت ديفوار ولاتفيا ولبنان وليتوانيا والمغرب واليونان.

7 - واختُتمت جميع الزيارات بوضع خرائط طريق للعمل من قبل جميع الشركاء لتعزيز النهج المتكاملة للوقاية من العنف وضمان التنسيق الفعال للخدمات المقدمة للأطفال ومقدمي الرعاية لهم، دون ترك أحد خلف الركب. وأشارت الممثلة الخاصة إلى أن نظم حماية الأطفال المدمجة في خطط التنمية الوطنية، مع رصد مخصصات الميزانية الواضحة، هي التي من المرجح أن تسهم إسهاماً مجدياً في حماية الأطفال من العنف. وأكدت أيضاً على ضرورة إدماج هذه النظم بشكل كامل في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

8 - ووجدت الممثلة الخاصة ما يشجعها خلال زياراتها القطرية في الالتزامات السياسية بشأن حماية الأطفال ورفاههم والتحول الملحوظ من التركيز على تكلفة الوقاية من العنف إلى قيمتها كاستثمار مستدام⁽²⁾. ويتخذ عدد أكبر من الدول الأعضاء خطوات لإدماج حقوق الطفل ورفاهه في أطر المالية العامة والميزنة. فقد أعطت زامبيا، على سبيل المثال، الأولوية لاتباع نهج شامل من خلال الاستثمار في الحماية الاجتماعية، وزيادة المخصصات لتحويلاتها النقدية الاجتماعية، والمساعدة في مجال الرفاه العام، والتمكين الاقتصادي للنساء والأسر المعيشية الضعيفة، والتعليم المجاني، وبرامج التغذية المدرسية. وقُدِّر تحليل زامبيا لتكلفة العنف وقت إعداد هذا التقرير بنسبة 6,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني. وفي ليسوتو، رحبت الممثلة الخاصة باعتماد الخطة الوطنية للوقاية والتصدي للعنف ضد الأطفال، مدعومة بالتزام بخطة وطنية خمسية للحد من العنف ضد الأطفال بنسبة 75 في المائة بحلول عام 2028. كما رحبت بإدراج جدول أعمال شامل بشأن الأطفال والمراهقين في خطة التنمية الوطنية المتعددة السنوات في البرازيل، والتي وضعتها وزارة التخطيط والميزانية بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

9 - وخلال كل زيارة قطرية، شددت الممثلة الخاصة على ضرورة إيلاء اهتمام خاص للأطفال المعرضين بشدة لخطر العنف. ورحبت بالتزام تايلاند القوي بإيجاد بدائل لحرمان الأطفال المتقلبين من حريتهم وبوضع حد لانعدام الجنسية. ففي 9 تموز/يوليه، اتخذت حكومة تايلاند خطوة كبيرة بإعلانها سحب تحفظها على المادة 22 من اتفاقية حقوق الطفل، وبالتالي توسيع نطاق حماية حقوق الإنسان لتشمل الأطفال اللاجئين. ورحبت الممثلة الخاصة كذلك بالإصلاحات الدستورية والتشريعية في لكسمبرغ لضمان عدالة مراعية للأطفال، بما في ذلك توفير استجابة متعددة التخصصات للأطفال المخالفين للقانون والأطفال ضحايا العنف والشهود عليه. وفي كوستاريكا، رحبت الممثلة الخاصة بالتزام الحكومة باتباع نهج وقائي،

(2) ترد النتائج المتحققة في هذا المجال في تقرير الممثلة الخاصة إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/55/58)، الفقرات 16-31.

بما في ذلك تمكين المجتمع المحلي وبناء ثقافة السلام من أجل التصدي للعنف المسلح وضمان السلامة العامة، ولا سيما من خلال إنشاء أماكن ملائمة للأطفال والمراهقين. وخلال زيارتها إلى مالطا، سلطت الممثلة الخاصة الضوء على التدابير القوية المتخذة لضمان مشاركة الأطفال في عمليات صنع القرار، بما في ذلك خفض سن التصويت في الانتخابات الوطنية والمحلية إلى 16 عاماً.

10 - وتضمن الممثلة الخاصة وجود متابعة منتظمة للتوصيات ودعم مستمر للدول التي زارتها في السنوات السابقة. وفي هذا الصدد، رحبت الممثلة الخاصة بالعملية الجارية في كوت ديفوار لتحديد مجموعة دنيا من الخدمات لضمان الحماية الكاملة للأطفال، ورحبت أيضاً بإطلاق تشاد أول سياسة وطنية متكاملة لحماية الطفل، إلى جانب خطة عمل موجهة نحو تحقيق النتائج. وتواصل الممثلة الخاصة متابعة الجهود الجارية مع رومانيا واليونان من أجل كفالة العيش خارج المؤسسات. كما رحبت بإطلاق الجمهورية الدومينيكية لإطار عمل استراتيجي لتعزيز نظمها الوطنية لحماية الطفل، فضلاً عن إدماج حماية الطفل في خطتها الوطنية للسياحة.

11 - وتمثل أحد العناصر الرئيسية في تعبئة الممثلة الخاصة للدول الأعضاء في دورها كمنظم مشارك للمؤتمر الوزاري العالمي الأول المعني بالقضاء على العنف ضد الأطفال، إلى جانب كولومبيا والسويد ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والذي سيعقد في بوغوتا يومي 7 و 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وستجمع لحظة التعبئة الفريدة من نوعها الدول وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، بمن فيهم الأطفال والناجون، من مختلف أنحاء العالم، للمساعدة في التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030.

12 - وبناءً على طلب مجلس إدارة الشراكة العالمية السابقة من أجل القضاء على العنف ضد الأطفال، ما فتئت الممثلة الخاصة، منذ كانون الثاني/يناير 2024، تقود مسار العمل بشأن البلدان الرائدة. وهناك بالفعل 38 بلداً رائداً، مع إعراب المزيد من الدول عن رغبتها في الانضمام⁽³⁾. وتهدف المبادرة المتجددة للبلدان الرائدة في مجال القضاء على العنف ضد الأطفال إلى تجديد التواصل مع البلدان الرائدة وضمان أن تتولى الدول قيادة المبادرة وامتلاك زمامها، بالتعاون الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. وتجري حالياً مشاورات وحلقات عمل مع البلدان الرائدة وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين لتحديد خريطة طريق، بطريقة تشاركية، لتسريع ورصد الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد الأطفال، فضلاً عن إطار للمساءلة من أجل ضمان الفعالية والمصادقية. وسيتم إطلاق المبادرة المتجددة للبلدان الرائدة للقضاء على العنف ضد الأطفال في المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالقضاء على العنف ضد الأطفال في تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

13 - وبينما شجعت الممثلة الخاصة في تواصلها مع الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات شاملة والقيام باستثمار مستدام للتصدي لجميع أشكال العنف ولدوافع هذا العنف، فقد ركزت على مجالات اهتمام محددة، على النحو المبين في تقاريرها الأخيرة المقدمة إلى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. وواصلت الممثلة الخاصة الترويج والدعوة لاعتماد وتنفيذ قوانين مناخية وسياسات لتخفيف الآثار المناخية مراعية للأطفال

(3) إثيوبيا والأردن وأرمينيا والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وأوغندا وبابوا غينيا الجديدة وباراغواي والبرازيل وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبيرو وجامايكا والجزيرة السود وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وجورجيا ورومانيا وزامبيا وزمبابوي وسري لانكا والسلفادور والسويد وغينيا وفرنسا والفلبين وفنلندا وكمبوديا وكندا وكوت ديفوار وكولومبيا وكينيا والمكسيك ومنغوليا وناميبيا ونيجيريا وهندوراس واليابان. وبحلول تموز/يوليه 2024، أعربت ثلاثة بلدان إضافية عن رغبتها في الانضمام كجزء من جهود الريادة المتجددة.

ومدعومة بموارد ورصد كافيين⁽⁴⁾. وفيما يتعلق بحماية الأطفال في البيئة الرقمية، تواصل الممثلة الخاصة التأكيد على الحاجة إلى أطر قانونية وتنظيمية قوية لكفالة حماية الأطفال وخصوصيتهم على الإنترنت⁽⁵⁾. وشددت أيضاً على أهمية كفالة حماية الأطفال من جميع أشكال العنف في سياق السفر والسياحة⁽⁶⁾.

14 - ونظراً للحجم غير المسبوق للنزوح الذي يواجهه الأطفال في جميع أنحاء العالم، ركزت الممثلة الخاصة في أحدث تقرير لها إلى مجلس حقوق الإنسان على ضرورة ضمان استمرارية حماية الأطفال المتنقلين في أوقات الأزمات⁽⁷⁾. وخلال زيارتها القطرية وفي المنتديات الإقليمية والدولية، بما في ذلك المنتدى العالمي للاجئين لعام 2023، رحبت الممثلة الخاصة بالالتزامات والتعهدات المحددة من قبل الدول لضمان حماية الأطفال المتنقلين وحقوقهم. وتشمل هذه التدابير ما يلي: وضع نهاية لاحتجاز الأطفال المهاجرين؛ وضمان الحصول على الخدمات والوثائق؛ وحماية الأطفال من العنف والتمييز والاستغلال والاتجار؛ وكفالة الإصغاء لأصواتهم في البحث عن حلول دائمة.

التواصل على الصعيد الإقليمي

15 - قامت الممثلة الخاصة بتوسيع وتوطيد تواصلها وتعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بسبل منها مشاركتها في فرص الدعوة الرفيعة المستوى، وتقديم الدعم التقني والتوجيه، وإقامة صلات بين المنظمات الإقليمية.

16 - وعملت الممثلة الخاصة عن كثب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لوضع توجيهات بشأن إنهاء زواج الأطفال والممارسات الضارة الأخرى، وبشأن ضمان حماية الأطفال، وكذلك بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، الذي عُقد في الفترة من 9 إلى 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023. كما دعمت إطلاق أول منصة لمشاركة الأطفال في الاتحاد الأفريقي - وهي مساحة تفاعلية يمكن للأطفال والشباب من خلالها المشاركة في عمليات صنع القرار في الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل المتصلة بالعنف ضد الأطفال والعنف الجنساني.

17 - وواصلت الممثلة الخاصة العمل مع اللجنة المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن رصد تنفيذ خطة العمل الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال (2016-2025) وبشأن وضع الخطة الإقليمية المقبلة. وروجت للحاجة إلى ضمان كلٍ من القدرة على الاتصال الإلكتروني وحماية الأطفال على الإنترنت، بما في ذلك خلال تفاعلاتها في المنتدى الثاني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن حماية الأطفال على الإنترنت، الذي عُقد في 23 و 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

18 - وكجزء من دعمها لتنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الطفل، التي اعتمدت في عام 2021، ساهمت الممثلة الخاصة في وضع توصية المفوضية الأوروبية بشأن تطوير وتعزيز نظم حماية الطفل المتكاملة بما يخدم مصالح الطفل الفضلى وفي إنشاء منصة الاتحاد الأوروبي لمشاركة الأطفال.

(4) A/77/221.

(5) A/HRC/52/61.

(6) A/78/214.

(7) A/HRC/55/58.

ورحبت الممثلة الخاصة أيضاً بالضمانة الأوروبية الخاصة بالطفولة كمبادرة رئيسية لكفالة حصول كل طفل في أوروبا معرض لخطر الفقر على الخدمات الأساسية. وبصفتها مراقباً في اللجنة التوجيهية لحقوق الطفل التابعة لمجلس أوروبا، واصلت الممثلة الخاصة الدعوة إلى الاستثمار في الخدمات المتكاملة الشاملة لعدة قطاعات للأطفال والأسر داخل الدول الأعضاء في المجلس. وواصلت الممثلة الخاصة كذلك العمل مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن مكافحة الاتجار بالأطفال.

19 - وشاركت الممثلة الخاصة في جلسة استماع نظمتها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في تموز/يوليه 2024 بشأن تأثير العقاب البدني على حقوق الأطفال في منطقة البحر الكاريبي، وتضمنت تبادلاً للآراء مع الأطفال والشباب. كما واصلت الممثلة الخاصة عملها مع المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لليونسف وشبكة من المكاتب القطرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال.

20 - وواصلت الممثلة الخاصة تفاعلها النشط مع المجلس العربي للطفولة والتنمية، حيث تناولت المسائل ذات الأولوية بالنسبة للأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على الاستثمار في الأطفال ودعم المساواة بين الجنسين. وشاركت أيضاً في اجتماع إقليمي حول تأثير تغير المناخ على عمالة الأطفال في المنطقة العربية خلال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في كانون الأول/ديسمبر 2023.

البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأمناء المظالم

21 - تتواصل الممثلة الخاصة بشكل منتظم مع البرلمانيين خلال زياراتها القطرية، وتسلط الضوء على دورهم الرئيسي في الإشراف على تنفيذ السياسات والتشريعات وعلى الإنفاق على الخدمات الاجتماعية للأطفال والأسر، وكذلك تنفيذ خطة عام 2030. كما أن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأمناء المظالم المعنيين بحقوق الطفل أهمية بالغة في ضمان الرقابة والرصد الفعالين لهذه التدابير. وفي هذا الصدد، شددت الممثلة الخاصة على أهمية ضمان توافق عملهم مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) والتعليقات العامة للجنة حقوق الطفل. وفي جميع الزيارات القطرية، تدفع الممثلة الخاصة من أجل إنشاء أو تعزيز ولاية واستقلالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتوفر الممثلة الخاصة الدعم التقني بشكل منهجي وتتبادل الممارسات الجيدة وترتبط هذه المؤسسات بمثيلاتها في الدول الأخرى لضمان أن تكون آليات الشكاوى والتحقيق مراعية للأطفال وممتاحة بشكل كامل لجميع الأطفال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت الممثلة الخاصة أيضاً مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تحت مظلة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بشأن دورها في حماية الأطفال المعرضين للخطر والأطفال المهمشين من الحرمان من الحرية والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

22 - قامت الممثلة الخاصة، في إطار دورها كرئيسة للفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالعنف ضد الأطفال، بتوسيع عضوية الفريق العامل ليشمل صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، مؤكدة على التقاطع بين العنف ضد الأطفال والعنف الجنساني. وعززت الممثلة الخاصة أيضاً دور الفريق العامل في المبادرة المتجددة للبلدان

الرائدة في مجال القضاء على العنف ضد الأطفال، وكذلك في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري العالمي المعني بالقضاء على العنف ضد الأطفال الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

23 - وتعمل الممثلة الخاصة، بصفتها رئيسة فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالأطفال المحرومين من حريتهم، بشكل وثيق مع الدول الأعضاء وفريق المنظمات غير الحكومية المعني بالأطفال المحرومين من الحرية والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة لجمع ونشر وتعزيز حلول بديلة للحرمان من الحرية قائمة على حقوق الطفل. وفي هذا الصدد، أطلقت فرقة العمل في شباط/فبراير 2024 موجزاً دعوياً بشأن إنهاء احتجاز الأطفال لأسباب تتعلق بالهجرة⁽⁸⁾. وتتولى الممثلة الخاصة تنسيق قيام فرقة العمل بإعداد موجز دعوي بشأن حرمان الأطفال من الحرية لأسباب تتعلق بالأمن القومي، وهو الموجز الذي سيسلط الضوء على الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج في هذا السياق. كما دعت الممثلة الخاصة الدول إلى تيسير الإفراج عن الأطفال المحتجزين في مخيمي الهول وروج في الجزء الشمالي الشرقي من الجمهورية العربية السورية وإعادتهم إلى أوطانهم، ودعمها في ذلك التيسير، وذلك بالتعاون الوثيق مع أفرقة الأمم المتحدة الإقليمية والقطرية.

24 - وواصلت الممثلة الخاصة المشاركة في رئاسة فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص مع المنظمة الدولية للهجرة، حيث أدمجت حماية الطفل كأولوية شاملة في عمل فريق التنسيق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أطلق أعضاء فريق التنسيق "نداء من أجل التوصل بحلول عام 2025 إلى تسريع العمل على منع وإنهاء الاتجار بالأطفال"، واقترحوا 10 إجراءات ذات أولوية للدول وأصحاب المصلحة الآخرين، وهو نداء سيدعم فريق التنسيق تنفيذه.

25 - وواصلت الممثلة الخاصة تعزيز تعاونها مع الممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وواصلت المكلفتان بالولايتين جهودهما المشتركة في مجالي الدعوة والتنسيق بشأن حماية الأطفال مما يواجهونه من عنف مستمر قبل النزاعات وخلالها وبعدها، وحماية الأطفال الفارين من النزاعات. كما واصلت الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال تعاونها الوثيق مع الممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، لا سيما من خلال المشاركة النشطة في مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع.

26 - وتتسق الممثلة الخاصة عن كثب مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية لضمان أن تكون حماية الأطفال ورفاههم بعدين رئيسيين من أبعاد تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك في عملية الاستعراض الوطني الطوعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وواصلت الممثلة الخاصة أيضاً تعاونها الوثيق مع المنسقين المقيمين والأفرقة الإقليمية والقطرية في إعداد ومتابعة الزيارات القطرية والاستعراضات الوطنية الطوعية.

27 - وواصلت الممثلة الخاصة تعاونها الوثيق مع لجنة حقوق الطفل، ومجلس حقوق الإنسان، والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل. وأيدت، بوجه خاص، النظر في النتائج ذات الصلة للاستعراض الدوري الشامل، وعلى وجه الخصوص صلتها بالتوصيات التي قبلتها الدول، وذلك في الجهود المبذولة للقضاء على العنف ضد الأطفال وفي التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030.

(8) انظر <https://violenceagainstchildren.un.org/end-immigration-detention-of-children>

28 - وعَمَتِ الممثلة الخاصة تعاونها مع البنك الدولي، سواء على المستوى العالمي أو في سياق زياراتها القطرية، حول تعزيز حماية الأطفال ورفاههم كعنصر أساسي لبناء رأس المال البشري. ويدعم البنك الدولي وضع مجموعة الأدوات المتعلقة بتقييم التكاليف الاقتصادية للعنف ضد الأطفال وعوائد الاستثمار في الوقاية من العنف، على النحو المبين أعلاه.

29 - وتتابع الممثلة الخاصة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن كثب تنفيذ استراتيجيتهما المشتركة لمعالجة حرمان الأطفال من الحرية في سياق الأمن القومي ومكافحة الإرهاب؛ والاتجار بالأطفال؛ والأطفال المتنقلين؛ وتنظيم شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومساءلتها. كما شكّلت حماية الأطفال على الإنترنت عنصراً رئيسياً في تفاعل الممثلة الخاصة مع مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا، بما في ذلك في سياق الاتفاق الرقمي العالمي والعمل الجاري الذي تقوم به الأمم المتحدة بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي.

30 - وقد انضمت أكثر من 30 منظمة شريكة، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وخطوط الاتصال لمساعدة الأطفال والمؤسسات الأكاديمية، إلى مبادرة الحماية من خلال المشاركة عبر الإنترنت، التي تقودها الممثلة الخاصة والاتحاد الدولي للاتصالات. واستناداً إلى الأدلة المستقاة من خطوط اتصال لمساعدة الأطفال في 83 بلداً تستخدم القنوات الإلكترونية لتقديم المشورة للأطفال، وضع الشركاء في المبادرة مبادئ توجيهية لخطوط الاتصال لمساعدة الأطفال في تنفيذ الخدمات عبر الإنترنت. وتعزز المبادئ والتوصيات الاستخدام الآمن لنظم الحماية على الإنترنت لإسداء المشورة للأطفال، وتضع إرشادات بشأن الاتصال والشمولية وإمكانية الوصول إلى خدمات الحماية الآمنة على الإنترنت. وقامت المبادرة بجمع معلومات من المنصات الإلكترونية لفهم سلوك الأطفال في طلب المساعدة على تلك المنصات، وتعمل على صياغة مبادئ وتوصيات لهذا المجال في هذا الصدد.

القطاع الخاص

31 - واصلت الممثلة الخاصة عملها مع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق أوسع. ومن خلال العمل مع التحالفات الرئيسية في هذا القطاع وتحالفات أصحاب المصلحة المتعددين، مثل ائتلاف التكنولوجيا والتحالف العالمي "WeProtect"، واصلت الممثلة الخاصة دعوتها إلى تعزيز الوصول العادل إلى بيئة رقمية آمنة للأطفال، وإلى إلزامية سلامة الطفل من خلال التصميم عند تطوير المنتجات والمنصات الإلكترونية.

32 - وفي أعقاب التقرير الذي قدمته الممثلة الخاصة إلى الجمعية العامة بشأن حماية الأطفال في السفر والسياحة⁽⁹⁾، أعادت الممثلة الخاصة التواصل مع المجلس العالمي للسفر والسياحة وغيره من الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاع الخاص لوضع حماية الأطفال في صميم جدول أعمال الاستدامة في هذا القطاع. ولتحقيق هذه الغاية، قامت الممثلة الخاصة بتيسير إنشاء فريق عامل يتألف من المجلس العالمي للسفر والسياحة والمجتمع المدني وقطاع السفر والسياحة لتحديد الممارسات الفضلى وتبادلها ووضع استراتيجية مشتركة للدعوة. وتم توسيع نطاق الفريق العامل بحيث يتخطى الشركات المرتبطة تقليدياً بقطاع السفر والسياحة ليشمل الشركات العاملة في مجال سياحة التجزئة ومنصات الحجز الإلكترونية وغيرها.

(9) A/78/214.

المجتمع المدني والمنظمات الدينية والزعماء التقليديون

33 - واصلت الممثلة الخاصة تفاعلها المنتظم مع منظمات المجتمع المدني على المستوى العالمي التي تتخذ من نيويورك وجنيف مقراً لها، وكذلك على المستويين الإقليمي والوطني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شمل هذا العمل المشاورات الجارية المتعلقة بالمبادرة المتجددة للبلدان الرائدة في مجال القضاء على العنف ضد الأطفال والأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري العالمي المعني بالقضاء على العنف ضد الأطفال. وواصلت الممثلة الخاصة أيضاً الجهود المشتركة في مجال الدعوة مع الشركاء من المجتمع المدني وقامت بالتنسيق الوثيق في التحضير للزيارات القطرية وإجرائها. وركزت في هذا الصدد على توسيع شبكة المجتمع المدني التي تتفاعل معها ولايتها لتشمل المنظمات العاملة على المستوى الوطني والتي يقودها الأطفال والشباب.

34 - وتتواصل الممثلة الخاصة بشكل منتظم مع الزعماء الدينيين والمجتمعيين نظراً لدورهم الرئيسي في التصدي للعنف ضد الأطفال. وقد استقبلها البابا فرنسيس في 18 آذار/مارس 2024، حيث نوقشت خلال اللقاء المسائل موضع الاهتمام المشترك، مثل الحاجة الملحة لمعالجة الفقر وحماية الأطفال من العنف داخل دائرة الثقة وأثناء تنقلهم وفي البيئة الرقمية، من بين سياقات أخرى. وواصلت الممثلة الخاصة التشديد على أهمية توثيق ونشر أمثلة من أعمال الزعماء الدينيين والمنظمات الدينية، لا سيما خلال الأعمال التحضيرية للمنتدى السادس للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال، الذي سيعقد في أبو ظبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وسيجتمع المنتدى، الذي تشارك الممثلة الخاصة في عضوية لجنته التنظيمية، زعماء من مختلف التقاليد الدينية والروحية لتحديد الخطوات الرئيسية اللازمة لضمان عالم مستدام وآمن ومأمون من أجل الأطفال ومعهم.

35 - وتواصل الممثلة الخاصة تسليط الضوء على دور الزعماء التقليديين في تحدي الأعراف الاجتماعية التي تتغاضى عن العنف أو تدعمه، مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وزواج الأطفال، وذلك خلال زياراتها القطرية وتفاعلاتها الإقليمية. فخلال زيارتها القطرية إلى زامبيا، على سبيل المثال، زارت الممثلة الخاصة الزعيمين التقليديين البارزين، الزعيم موكوني والملكة موكوني، اللذين يسعيان إلى فرض حظر كامل على زواج الأطفال، ورحبت باعتماد وتنفيذ "نداء العمل لعام 2023 لإنهاء زواج الأطفال بحلول عام 2030 في زامبيا" من قبل مجلس الزعماء في زامبيا.

العمل مع الأطفال والشباب

36 - تعتبر مشاركة الأطفال المجدية أولوية شاملة بالنسبة للممثلة الخاصة. وقد تواصلت الممثلة الخاصة وفريقها مباشرة مع أكثر من 200 1 طفل من جميع المناطق بشأن مسائل متعددة خلال زياراتها القطرية والإقليمية، وفي إطار مناسبات مختلفة، بما في ذلك تقاريرها للأطفال على هامش اجتماعات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. وأوليت أهمية خاصة خلال العام الماضي لدورها في تيسير حوارات بين الأجيال نُظمت بين صانعي السياسات والأطفال والشباب بشأن موضوع حماية الأطفال المتقنين، على هامش اجتماعات مجلس حقوق الإنسان وفي المنتدى العالمي للاجئين.

37 - وواصلت الممثلة الخاصة تعزيز المشاركة الأخلاقية والمجدية للأطفال في عمليات صنع القرار على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، مؤكدة على ضرورة ضمان التمثيلية والوفاء بأعلى معايير حماية الطفل. وهي تعمل بشكل وثيق مع الأمين العام المساعد لشؤون الشباب في هذا الصدد، نظراً لتكامل دوري ولايتهما فيما يتعلق بمشاركة المراهقين. ودعمت الممثلة الخاصة أيضاً الممارسات الجيدة في هذا المجال من خلال توفير توجيهات لإعداد موارد ملائمة للأطفال، تستخدمها الدول وأصحاب المصلحة

الآخرون. وواصلت كذلك إعداد موارد ملائمة للأطفال لتمكين الأطفال من الحصول على المعلومات، بما في ذلك نسخ ملائمة للأطفال من تقاريرها المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، بالإضافة إلى رسوم بيانية عن أشكال محددة من العنف.

ثالثاً - بعد مرور خمسة عشر عاماً: تقييم التقدم المحرز والتحديات القائمة

38 - تحل في عام 2024 الذكرى السنوية الخامسة عشرة لتعيين أول ممثلة خاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، وذلك بعد إنشاء الجمعية العامة للولاية نتيجة لدراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، والتي نشرت في عام 2006⁽¹⁰⁾. وقد تمثلت إحدى المهام الرئيسية للولاية في متابعة نتائج وتوصيات الدراسة.

39 - وقدمت الدراسة أول لمحة عامة على الإطلاق عن حجم وطبيعة العنف ضد الأطفال في جميع أنحاء العالم. وتضمنت توصيات للتصدي لجائحة العنف ضد الأطفال واتقاء عواقبه المدمرة التي غالباً ما تستمر مدى الحياة. وشملت التوصيات: تعزيز الالتزام والعمل؛ وإعطاء الأولوية للوقاية؛ وضمان مشاركة الأطفال؛ وتحسين جمع البيانات. وحددت الدراسة أيضاً السياقات التي يحدث فيها العنف ضد الأطفال والإجراءات المقترحة للقضاء على العنف في كل منها: دائرة الثقة؛ والمدارس وغيرها من البيئات التعليمية؛ ونظم الرعاية والعدالة؛ ومكان العمل؛ والمجتمع المحلي. وسلطت الدراسة الضوء على مشكلة عالمية جرى إخفاؤها وعدم الإبلاغ عنها وعدم تسجيلها بالقدر الكافي.

40 - وأرشدت الدراسة الالتزام المتعهد به، في عام 2015، بالقضاء على العنف ضد الأطفال بحلول عام 2030 كجزء من خطة عام 2030، بما في ذلك الالتزام المتعهد به في إطار الغاية 16-2 بإنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم، فضلاً عن الغايات الأخرى المتصلة بأشكال العنف ودوافعه⁽¹¹⁾. كما استندت دراسة الأمم المتحدة العالمية اللاحقة عن الأطفال المحرومين من حريتهم (2019) إلى دراسة الأمم المتحدة عن العنف ضد الأطفال. وقد أضافت الجمعية العامة إلى ولاية الممثلة الخاصة مهمتي دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030 ومتابعة الدراسة العالمية عن الأطفال المحرومين من حريتهم⁽¹²⁾.

41 - وبالنظر إلى أنه لم يتبق سوى ست سنوات على الموعد النهائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تقوم الممثلة الخاصة في هذا التقرير بتقييم التحديات المستمرة والناشئة، والإجراءات المتخذة حتى الآن، والفرص المتاحة للوفاء بالوعد بعالم خالٍ من العنف ضد الأطفال بحلول عام 2030. والممثلة الخاصة ممتنة للمساهمات التي وردت من الدول الأعضاء⁽¹³⁾، والأمم المتحدة (بما في ذلك مركز إينوشينتي للأبحاث التابع لليونسيف)، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني والأطفال، والتي استُرشد بها في إعداد التقرير والأمثلة التوضيحية الواردة في هذا القسم.

(10) A/61/299. وانظر أيضاً www.ohchr.org/en/treaty-bodies/crc/united-nations-study-violence-against-children.

(11) انظر <https://violenceagainstchildren.un.org/sites/violenceagainstchildren.un.org/files/documents/publications/vnr-report-2023.pdf>.

(12) القراران 155/73 و 147/76.

(13) رداً على مذكرة شفوية من الممثلة الخاصة مؤرخة 13 أيار/مايو 2024، وردت مساهمات من كل من: إسرائيل وإكوادور وأندورا والبرازيل وبنما وبوركينا فاسو والبوسنة والهرسك وبولندا وبيلاروس وتركيا والجمهورية العربية السورية ورومانيا وسلوفينيا وقبرص وقطر وكندا ولبنان ولكسمبرغ واليابان واليونان.

ألف - زيادة ضعف الأطفال وتعرضهم للعنف في جميع أنحاء العالم

42 - لا يفتأ تعرّض الأطفال للعنف يزداد تفاقمًا في جميع أنحاء العالم بسبب أزمات متعددة ومتراكبة. وتشمل هذه الأزمات تزايد الفقر، وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والنزوح القسري، والنزاعات، وتغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، وانتشار العنف، وعدم الاستقرار السياسي، والطبيعة المتطورة للجريمة المنظمة المحلية وعبر الوطنية. ويجري تضخيم نقاط الضعف الموجودة مسبقًا بينما تنتشر نقاط ضعف جديدة. ويتحمل الأطفال، الذين غالبًا ما يُتركون خلف الركب بالفعل، العبء الأكبر: الأطفال الممتقلون، وخاصة أولئك غير المصحوبين والمنفصلين عن أسرهم؛ والأطفال عديمو الجنسية؛ والأطفال المودعون في المؤسسات؛ والفتيات؛ والأطفال ذوو الإعاقة؛ الأطفال من الأقليات الإثنية أو اللغوية؛ وأطفال الشعوب الأصلية؛ وأطفال الشوارع؛ والأطفال الذين يعيشون في فقر؛ والأطفال الذين يعيشون في المناطق المتضررة من النزاعات أو في أوضاع إنسانية، وغيرهم.

43 - ويعيش 333 مليون طفل على مستوى العالم في فقر مدقع، ونحو بليون طفل في فقر متعدد الأبعاد⁽¹⁴⁾. ويشمل هؤلاء أطفالاً في أغنى دول العالم، حيث يعيش أكثر من طفل واحد من كل 5 أطفال في فقر⁽¹⁵⁾. وبينما استقرت مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي في العالم في عام 2022، عانى 148 مليون طفل دون سن الخامسة من التقرم⁽¹⁶⁾. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس على صعيد العالم بمقدار 6 ملايين طفل منذ عام 2021، ويصل إجمالهم الآن إلى 250 مليون طفل⁽¹⁷⁾.

44 - وفي نهاية عام 2022، كان ما يزيد على 450 مليون طفل - أو واحد من كل ستة أطفال - يعيشون في منطقة نزاع، وهو أعلى رقم منذ 20 عامًا⁽¹⁸⁾. وقدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه من المرجح أن يتجاوز عدد الأشخاص النازحين قسراً 120 مليون شخص بحلول نهاية نيسان/أبريل 2024، حيث يمثل الأطفال 40 في المائة من هؤلاء⁽¹⁹⁾. ولا تزال أزمة المناخ تعمل كعامل مضاعف لمخاطر العنف ضد الأطفال، حيث إن حوالي بليون طفل الآن معرضون بشدة لخطر التأثير بتغير المناخ⁽²⁰⁾.

45 - ويتسبب العنف المسلح، الذي يغذيه تداول الأسلحة والجريمة المنظمة واتساع التفاوتات الاجتماعية، في قتل الأطفال. فقد كان حوالي 15 في المائة من ضحايا جرائم القتل من الأطفال في عام 2021. وواجهت الأمريكتان خطر القتل العمد أكثر من أي منطقة أخرى، حيث يقدر معدل ضحايا جرائم القتل بما عدده 15 ضحية في كل 100 000 من السكان، متجاوزاً بذلك المعدلات في أفريقيا (12,7)

(14) انظر <https://www.unicef.org/social-policy/child-poverty>.

(15) انظر <https://unric.org/en/over-1-in-5-children-live-in-poverty-in-40-of-worlds-richest-countries/>.

(16) تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2024 (منشورات الأمم المتحدة، 2024). متاح باللغة الإنكليزية على الرابط التالي: https://unstats.un.org/sdgs/report/2024/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2024_Arabic.pdf.

(17) انظر <https://www.unesco.org/en/articles/250-million-children-out-school-what-you-need-know-about-unescos-latest-education-data>.

(18) انظر www.ohchr.org/en/speeches/2022/07/children-affected-armed-conflict-and-violence.

(19) انظر <https://www.unhcr.org/sites/default/files/2024-06/global-trends-report-2023.pdf>.

(20) انظر <https://violenceagainstchildren.un.org/news/the-climate-crisis-and-violence-against-children>.

وأوقيانوسيا (2,9) وآسيا (2,3) وأوروبا (2,2). وفي الفترة بين عامي 2019 و 2021، بلغ عدد الوفيات الناجمة عن جرائم القتل ما يقرب من خمسة أضعاف عدد الوفيات الناجمة عن النزاعات المسلحة وضعف عدد الوفيات الناجمة عن الإرهاب 20 مرة⁽²¹⁾.

46 - وهناك فجوة رقمية مستمرة في الوصول إلى الإنترنت. ومع ذلك، فقد أدت زيادة القدرة على الاتصال بالإنترنت والتطور السريع للتكنولوجيا إلى جعل المزيد من الأطفال عرضة لخطر العنف على الإنترنت. وتضرر حوالي 300 مليون طفل من الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال على الإنترنت خلال الـ 12 شهرًا الماضية⁽²²⁾. وتطرح التكنولوجيات الجديدة والمتطورة مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي مخاطر جديدة على سلامة الأطفال على الإنترنت. ويبلغ ما يصل إلى 15 في المائة من الأطفال في جميع أنحاء العالم عن وقوعهم ضحية للتمتر السيبراني⁽²³⁾. وعلى النحو الذي أبرزه تقرير قدمته الممثلة الخاصة إلى مجلس حقوق الإنسان حول موضوع حماية الأطفال على الإنترنت، فإن هناك مخاوف جدية بشأن أشكال أخرى من الأذى على الإنترنت، بما في ذلك التعرض للمحتوى العنيف والجنسي؛ والترويج للانتحار وإيذاء النفس؛ وخطاب الكراهية؛ والتمييز والعنصرية وكراهية الأجانب؛ والجريمة المنظمة وتداول الأسلحة؛ والاتجار بالأشخاص المستعان فيه بالتكنولوجيا؛ والتجنيد في الجماعات الإجرامية أو المسلحة أو المتطرفة العنيفة، من بين مخاطر أخرى⁽²⁴⁾.

47 - وبالنسبة للعديد من الأطفال، يُرتكب العنف الجسدي أو العاطفي أو الجنسي من قبل أشخاص يتقنون بهم، بمن فيهم الوالدان ومقدمو الرعاية أو الأقران أو الجيران أو المعلمون أو غيرهم من أفراد المجتمع. ففي أكثر من ثلث البلدان، أبلغ ما لا يقل عن 5 في المائة من الشابات عن تعرضهن للعنف الجنسي في مرحلة الطفولة⁽²⁵⁾. وعلى الصعيد العالمي، تعرضت حوالي فتاة مراهقة من كل 5 فتيات لعنف العشير مؤخرًا⁽²⁶⁾. ولا يزال التأديب العنيف على يد مقدمي الرعاية هو أكثر أشكال العنف ضد الأطفال شيوعًا. ويتعرض ما يقرب من 400 مليون طفل دون سن الخامسة في جميع أنحاء العالم - أو 6 من كل 10 أطفال ضمن هذه الفئة العمرية - بانتظام للاعتداء النفسي أو العقاب البدني في المنزل⁽²⁷⁾.

48 - والممارسات الضارة تتراجع، ولكن ليس بمعدلات تواكب النمو السكاني. ويُقدر أن نحو 640 مليون فتاة وامرأة على قيد الحياة اليوم قد تزوجن في مرحلة الطفولة⁽²⁸⁾. وقد أحرز بعض التقدم: حيث تشير أحدث البيانات إلى أن فتاة واحدة من بين كل 5 فتيات قد تزوجت قبل سن 18 عامًا، مقارنة بفتاة واحدة من بين كل 4 فتيات قبل سن 25 عامًا، وأنه تم تجنب 68 مليون حالة زواج أطفال خلال تلك الفترة. وتشير تلك البيانات أيضاً إلى تعرض أكثر من 230 مليون امرأة وفتاة لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وبينما

(21) انظر https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/gsh/2023/GSH23_ExSum.pdf

(22) انظر <https://intothelight.childlight.org/executive-summary.html>

(23) انظر <https://www.who.int/publications/i/item/9789240062061>

(24) A/HRC/52/61.

(25) انظر <https://data.unicef.org/topic/child-protection/violence/sexual-violence/#:~:text=In%20more%20than%20one%2Dthird,unsettling%20of%20children's%20rights%20violations>

(26) انظر <https://data.unicef.org/topic/gender/intimate-partner-violence/>

(27) انظر <https://data.unicef.org/topic/child-protection/violence/violent-discipline/>

(28) تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2024.

أحرزت بعض البلدان تقدماً نحو إنهاء هذه الممارسة، فإن التقديرات الجديدة تُظهر زيادة قدرها 30 مليون حالة مقارنة بثمانى سنوات مضت⁽²⁹⁾.

49 - ويتعرض ما يقدر بنحو 246 مليون فتاة وفتى للعنف في المدارس وحولها⁽³⁰⁾. ويتعرض حوالي طالب واحد من كل 3 طلاب تتراوح أعمارهم بين 13 و 15 عاماً للتنمر، وتتخطى نفس النسبة تقريباً في شجارات جسدية⁽³¹⁾. ويستمر العنف الجنسي والجنساني بمستويات مثيرة للقلق، حيث تعود جذوره إلى عدم المساواة بين الجنسين والقوالب النمطية. والأشكال المختلفة للعنف المدرسي مترابطة وتشكل جزءاً من سلسلة متصلة من العنف الذي يتدفق من وإلى المنزل والمجتمع والبيئة الرقمية.

50 - وهناك اتجاهات مقلقة بشأن معدل احتجاز الأطفال، حيث حدثت قفزة من 29 طفلاً لكل 100 000 في جميع أنحاء العالم في عام 2020⁽³²⁾ إلى 36 لكل 100 000 في عام 2022، وانخفاض طفيف فقط في عام 2023 إلى 30 لكل 100 000⁽³³⁾. ووفقاً لليونسيف، كان ما يقدر بـ 105 أطفال من كل 100 000 لا يزالون يعيشون في مؤسسات الرعاية في جميع أنحاء العالم في أيار/مايو 2023، وهو معدل يرتفع إلى 232 طفلاً لكل 100 000 في أوروبا وآسيا الوسطى⁽³⁴⁾.

51 - وفي الوقت الراهن، لا يزال 160 مليون طفل منخرطين في عمالة الأطفال، أي ما يقرب من طفل واحد من كل 10 أطفال في جميع أنحاء العالم⁽³⁵⁾. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، يوجد 3,3 ملايين طفل يعيشون في حالات يطبعها العمل القسري في أي يوم من الأيام، منهم 1,7 مليون طفل عالقون في الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية، ومن المرجح أن يكون العديد منهم قد تم الاتجار بهم⁽³⁶⁾. وإجمالاً، يمثل الأطفال 35 في المائة من جميع ضحايا الاتجار بالبشر الذين تم تحديدهم - 18 في المائة من الفتيات و 17 في المائة من الفتيان - على الرغم من أن نقص الإبلاغ عن هذا الاتجار يعني أن هذا لا يعكس الحجم الحقيقي للظاهرة⁽³⁷⁾.

(29) المرجع نفسه.

(30) انظر <https://www.safetolearncoalition.org/media/431/file/STL-Call-to-Action-2023.pdf>.

(31) انظر <https://www.unesco.org/en/health-education/safe-learning-environments>.

(32) انظر https://data.unicef.org/wp-content/uploads/2021/11/Children-in-detention_Estimating-the-number-of-children-deprived-of-liberty_2021.pdf.

(33) انظر <https://data.unicef.org/topic/child-protection/justice-for-children/#:~:text=Worldwide%2C%20there%20are%20an%20estimated,at%2019%20per%20100%2C000%20children>.

(34) United Nations Children's Fund (UNICEF), "In focus: ending the institutionalization of children and keeping families together", (UNICEF Regional Office for Europe and Central Asia, Geneva, 2024) (يصدر قريباً).

(35) انظر <https://www.un.org/en/observances/world-day-against-child-labour>.

(36) انظر https://icat.un.org/sites/g/files/tmzbd1461/files/publications/call_to_action_on_child_trafficking_7.pdf.

(37) انظر www.unodc.org/unodc/en/human-trafficking/Webstories2023/unodc-shines-spotlight-on-causes-and-impact-of-child-trafficking.html.

باء - التكاليف الإنسانية والاقتصادية الباهظة

52 - لا يزال العنف يكلف الأطفال حياتهم ورفاههم ومستقبلهم. وعلى سبيل المثال، فإن الآلاف من الأطفال الذين تحاورت معهم الممثلة الخاصة مباشرة منذ توليها منصبها قد أبرزوا باستمرار الأثر المدمر للعنف على صحتهم النفسية. وتدعم شهادتهم النتائج البحثية المتسقة التي تشير إلى أن التجارب العنيفة تزيد من مخاطر الاكتئاب والاضطراب التالي للصدمة واضطراب الشخصية الحدي والقلق والاضطرابات السلوكية وحالات ومحاولات الانتحار⁽³⁸⁾. والانتحار هو رابع سبب رئيسي للوفاة بين من تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 عاماً. ففي كل عام، ينهي ما يقرب من 46 000 طفل تتراوح أعمارهم بين 10 أعوام و 19 عاماً حياتهم - أي حوالي طفل واحد كل 11 دقيقة⁽³⁹⁾.

53 - وبالإضافة إلى تأثير العنف الجسدي والعاطفي والجنسي على الصحة النفسية، هناك أدلة قوية على أن التعرض لهذا العنف في مرحلة الطفولة يزيد من مخاطر الإصابة والإعاقة وفيرس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة جنسياً والحمل المبكر ومشاكل الصحة الإنجابية والأمراض المعدية وغير المعدية⁽⁴⁰⁾. وتتسبب آثار طويلة الأمد ومشتركة بين الأجيال من تأخر النمو المعرفي، وضعف الأداء المدرسي والتسرب من المدارس، والجنوح والعنف، بما في ذلك العنف في المواعدة وعنف العشير. وقد لا يتمكن الأطفال ضحايا العنف، فضلاً عن ذلك، من تحقيق كامل إمكاناتهم التعليمية والصحية، مما يحد من دخلهم وإنتاجيتهم في المستقبل.

54 - وبالإضافة إلى التكلفة البشرية، يفرض العنف ضد الأطفال أعباء اقتصادية كبيرة في جميع البلدان، بغض النظر عن الحالة من حيث الدخل أو المنطقة أو السياق الثقافي. وتتكدس الحكومات تكاليف مباشرة في التصدي لآثار العنف على صحة ضحاياها في الأجلين القصير والطويل، فضلاً عن التكاليف المرتبطة باستجابة نظام حماية الطفل ونظام العدالة من خلال توفير خدمات إعادة التأهيل للضحايا وإنفاذ القانون ضد الجناة⁽⁴¹⁾. وهناك أدلة متزايدة على التكاليف الاقتصادية للعنف في بيئات وسياقات مختلفة. فعلى سبيل المثال، يسلط تقرير نشره البنك الدولي بشأن العنف في المدارس وحولها الضوء على فقدان ما يقدر بـ 11 تريليون دولار من الدخل على مدى الحياة⁽⁴²⁾. وقدر تقرير تجميعي عالمي عن الآثار الاقتصادية لزواج الأطفال أن الفائدة من حيث الرفاه المترتبة على إنهاء زواج الأطفال قد تصل إلى 566 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2030⁽⁴³⁾.

(38) Susan D. Hillis, James A. Mercy and Janet R. Saul, "The enduring impact of violence against children", *Psychology, Health & Medicine*, vol. 22, No. 4 (2016).

(39) UNICEF, *The State of the World's Children 2021: On My Mind – Promoting, Protecting and Caring for Children's Mental Health* (New York, 2021) متاح على الرابط التالي: <https://www.unicef.org/reports/state-worlds-children-2021>

(40) انظر <https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/207717/9789241565356-eng.pdf?sequence=1>

(41) انظر https://violenceagainstchildren.un.org/sites/violenceagainstchildren.un.org/files/documents/publications/violence-prevention_dividend_final.pdf

(42) انظر <https://www.end-violence.org/sites/default/files/2023-05/Ending-Violence-in-Schools-An-Investment-Case.pdf>

(43) انظر https://www.icrw.org/wp-content/uploads/2018/07/EICM-GlobalSynthesisSummary_Report_v3_WebReady.pdf

55 - وتبرز البيانات التي تم جمعها في إطار العمل على جدوى الاستثمار في الخدمات المتكاملة لحماية الطفل الذي تقوده الممثلة الخاصة أن التقديرات على المستوى الوطني للتكاليف الإجمالية المباشرة وغير المباشرة للعنف تصل إلى 10,96 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني. ويتضح حجم التكلفة عند مقارنتها بإجمالي النفقات الحكومية على الصحة على سبيل المثال: فالتكاليف السنوية للعنف ضد الأطفال تتجاوز الإنفاق الحكومي السنوي على الصحة في العديد من البلدان، وفي بعض الحالات تصل إلى ستة أضعاف هذا الإنفاق⁽⁴⁴⁾.

جيم - التزامات عديدة وإجراءات عديدة، لكن دون إحراز تقدم كافٍ بعد

56 - جرى قطع العديد من الالتزامات بالقضاء على العنف ضد الأطفال وتم اتخاذ العديد من الإجراءات. ويسلط هذا القسم الضوء على الخطوات الهامة التي تم اتخاذها إلى الأمام والتحديات المتبقية في هذا الصدد. وقد استرشد هذا القسم بمساهمات مقدمة من الدول الأعضاء وشركاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني، وهو يستند إلى تقييمات رئيسية، مثل تقرير مكتب الممثلة الخاصة بعنوان "الوفاء بالوعد: القضاء على العنف ضد الأطفال بحلول عام 2030"، وتقرير الحالة العالمية بشأن الوقاية من العنف ضد الأطفال لعام 2020⁽⁴⁵⁾. كما أنه يستمد أمثلة توضيحية من الزيارات القطرية التي قامت بها الممثلة الخاصة، والتفاعل الثنائي مع الدول الأعضاء، والمعلومات التي تم جمعها عن تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال عملية الاستعراض الوطني الطوعي.

57 - وقد أحرز تقدم في المشهد التشريعي والسياساتي على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية⁽⁴⁶⁾. وحصل تقدم في التصديق على الصكوك الدولية والإقليمية⁽⁴⁷⁾، وكذلك في إدماجها في القانون المحلي. وأحرز تقدم في حظر أشكال محددة من العنف ضد الأطفال، بما في ذلك ما يتعلق بالعقاب البدني وزواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والعنف الجنسي والعنف عبر الإنترنت، وغيرها⁽⁴⁸⁾. بيد أن

(44) ترد البيانات المتصلة بالتكاليف الاقتصادية للعنف في منشور سيصدر قريباً للممثلة الخاصة، وسيتاح على الموقع الشبكي لمكتب الممثلة الخاصة (<https://violenceagainstchildren.un.org/content/investment-case>).

(45) Office of the Special Representative of the Secretary-General on Violence against Children, *Keeping the Promise: Ending Violence against Children by 2030* (New York, 2019) متاح على الرابط التالي: <https://violenceagainstchildren.un.org/news/keeping-promise-ending-violence-against-children-2030>. وانظر أيضاً: World Health Organization (WHO) and others, *Global Status Report on Preventing Violence against Children 2020* (Geneva, WHO, 2020) متاح على الرابط التالي: <https://www.who.int/teams/social-determinants-of-health/violence-prevention/global-status-report-on-violence-against-children-2020>.

(46) *Keeping the Promise: Ending Violence against Children by 2030*.

(47) انظر <https://violenceagainstchildren.un.org/content/legislation-and-other-commitments>.

(48) UNICEF, *Legislating*. وانظر أيضاً: *Global Status Report on Preventing Violence against Children 2020 for the Digital Age: Global Guide on Improving Legislative Frameworks to Protect Children from Online Sexual Exploitation and Abuse* (New York, 2022) متاح على الرابط التالي: <https://www.unicef.org/reports/legislating-digital-age>; وانظر أيضاً: <https://endcorporalpunishment.org/countdown/>; <https://www.unicef.org/documents/preventing-and-responding-child-sexual-abuse-and-exploitation-evidence-review#:~:text=The%20review%20involved%20desk%2Dbased,income%20countries%20of%20the%20world> و <https://spotlightinitiative.org/publications/compendium-innovative-and-good-practices-and-lessons-learned>.

الإطار التشريعي، في حالات عديدة، ليس شاملاً ولا يحظر جميع أشكال العنف في جميع السياقات. وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يكون التنفيذ غير فعال، مع عدم وجود تدابير لضمان عدالة تراعي الأطفال ومقاضاة الجناة. وعلى نحو ما سلط عليه الضوء تقرير الحالة العالمي عن الوقاية من العنف ضد الأطفال لعام 2020، فإن نسبة البلدان التي اعتُبر فيها مستوى الإنفاذ المرتقب كافياً لضمان احتمال عال لفرض العقوبة على الأشخاص الذين يخالفون القانون لم تتجاوز نسبة 47 في المائة⁽⁴⁹⁾.

58 - غير أنه لوحظ أيضاً في تقرير الحالة العالمي أن 80 في المائة من البلدان لديها خطة عمل وطنية واحدة على الأقل ترمي إلى الوقاية من العنف ضد الأطفال. من بين البلدان التي لديها خطط عمل وطنية، أشارت الغالبية إلى أن الخطط تعالج أنواعاً متعددة من العنف، بينما تعالج خطط أخرى أنواعاً محددة من العنف. بيد أن خمس البلدان فقط أفادت بأن خطط عملها الوطنية ممولة تمويلًا تاماً. وفي العديد من الحالات، توجد خطط وطنية متوازنة بشأن القضاء على الأشكال المختلفة للعنف ضد الأطفال غير مترابط بعضها ببعض وغير مدمجة في خطط التنمية الوطنية والمحلية.

59 - وهناك مجموعة متزايدة من الأدلة على التدخلات الناجحة والفعالة من حيث التكلفة التي يمكن أن تقيد في توجيه الاستجابات البرنامجية. وتتضمن هذه التدخلات استراتيجيات شاملة للوقاية من العنف ضد الأطفال والتصدي له⁽⁵⁰⁾، فضلاً عن إرشادات بشأن الممارسات الجيدة لمعالجة دوافع العنف، والتي تشمل: الفقر والتفاوتات الاجتماعية؛ والحوازر التي تحول دون الحصول على التعليم والخدمات الصحية والحماية الاجتماعية؛ والتمييز الجنساني؛ والأعراف الاجتماعية الضارة⁽⁵¹⁾. وهناك أيضاً إرشادات بشأن التصدي لأشكال محددة من العنف في سياقات محددة، بما في ذلك: العنف على الإنترنت؛ والعنف في المدارس وحولها؛ والعنف المسلح؛ والتأديب العنيف؛ والعنف الجنسي والجنساني؛ وعمل الأطفال؛ وزواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية⁽⁵²⁾. وهناك أدلة متزايدة حول الطرق المهمة التي تتقاطع بها أشكال معينة من العنف ضد الأطفال والعنف ضد المرأة، بما في ذلك تزامن الحدوث وعوامل الخطر المشتركة والآثار المتوارثة بين الأجيال⁽⁵³⁾. ومن المعروف الآن على نطاق واسع أن تعرض الأطفال للعنف العائلي له عواقب

(49) *Global Status Report on Preventing Violence against Children 2020*.

(50) انظر <https://www.who.int/publications/i/item/9789241565356>.

(51) انظر www.unicef.org/media/65161/file/Child-Poverty-SDG-Guide-EN.pdf و www.unwomen.org/sites/default/files/2024-05/are-we-getting-there-a-synthesis-of-un-system-evaluations-of-sdg-5-en.pdf.

(52) انظر <https://www.weprotect.org/model-national-response/>; www.unicef.org/media/101891/file/CSAE-Programme-Review-2021.pdf; ILO, *Ending Child Labour by 2025: A Review of Policies and Programmes* (Geneva, 2018)، متاح على الرابط التالي: www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@ipecc/documents/publication/wcms_653987.pdf;

<https://endcorporalpunishment.org/resources/research/>; Office of the Special Representative of the Secretary-General on Violence against Children, "Protecting children affected by armed violence in the community" (New York, United Nations, 2016)، متاح على الرابط التالي:

https://violenceagainstchildren.un.org/sites/violenceagainstchildren.un.org/files/documents/publications/2_protecting_children_affected_by_armed_violence_in_the_community.pdf

و www.togetherforgirls.org/en/campaigns/what-works-to-prevent-sexual-violence-against-children.

(53) Alessandra Guedes and others, "Bridging the gaps: a global review of intersections of violence against women and violence against children", *Global Health Action*, vol. 9, No. 1 (2016).

سلبية على صحتهم ونمائهم ورفاههم، سواء تعرضوا للعنف مباشرة أم لا⁽⁵⁴⁾. ويؤدي هذا التوافر المتزايد للأدلة إلى زيادة التنسيق تدريجياً عبر مجالي العنف ضد الأطفال والعنف ضد المرأة وزيادة عدد التدخلات الرامية إلى الحد من كلا الشكّلين من العنف في آن واحد⁽⁵⁵⁾.

60 - ويسلط تقرير الحالة العالمي الضوء على أن الالتحاق بالمدارس، الذي هو أحد مناهج الوقاية التي يغطيها التقرير، هو الوحيد الذي اعتبر أكثر من نصف البلدان أنه يحظى بدعم كافٍ ليشمل جميع المحتاجين إليه. ومن بين مناهج الاستجابة، صُنِّفت خدمات حماية الطفل وآليات تحديد الهوية والإحالة على أنها مدعومة بشكل كافٍ من قِبَل ثلث الحكومات المجيبة فقط. وقد طرأت زيادة كبيرة على الحماية الاجتماعية - وهي عنصر أساسي لحماية الأطفال ورفاههم - خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ومع ذلك لا يزال 1,4 بليون طفل اليوم يفكرون إلى الاستفادة من الحماية الاجتماعية⁽⁵⁶⁾.

61 - وأحرز تقدم أيضاً في جمع البيانات المتعلقة بالعنف ضد الأطفال. وإجمالاً، أشارت 83 في المائة من البلدان المشمولة بتقرير الحالة العالمي إلى أنها أجرت استقصاءً واحداً تمثيلاً على الصعيد الوطني على الأقل لقياس العنف ضد الأطفال في السنوات الخمس السابقة، حيث كانت الاستقصاءات المدرسية هي النوع الذي أُبلغ عنه أكثر من غيره إلى حد بعيد. ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من الثغرات نتيجة لنقص الاستثمار في جمع البيانات، وعدم الوصول إلى آليات تقديم الشكاوى والإبلاغ الملائمة للأطفال، وعدم الإبلاغ المرتبط بالوصم والخوف والمحرّمات. وبالإضافة إلى ذلك، نادراً ما يتم تصنيف البيانات الموجودة أو تحديثها بانتظام. ويتضمن عدد قليل جداً من خطط العمل الوطنية المتعلقة بالقضاء على العنف مؤشرات مصحوبة بخطوط الأساس والغايات، وهي المؤشرات التي تعتبر البيانات ضرورية لضمان رصدها.

62 - وعلى الرغم من الإجراءات العديدة التي اتخذت للتصدي للعنف ضد الأطفال في جميع أنحاء العالم، لم يبلغ التقدم المحرز النطاق والسرعة المطلوبين. وللتصدي الطبيعة المعقدة والمتطورة للعنف ضد الأطفال والروابط المتبادلة بين دوافع العنف وأشكاله، هناك حاجة إلى تغيير النهج المتبع.

دال - القضاء على العنف ضد الأطفال ممكن ومنطقي من الناحية الاقتصادية

63 - ثمة حاجة، من أجل القضاء على العنف ضد الأطفال، للانتقال من نهج منعزل إلى نهج متكامل وشامل لعدة قطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة. وهناك أمثلة قوية على تبني الدول وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين لمثل هذا النهج، مما يدل على إمكانية تحقيق النقلة النوعية الضرورية.

64 - إن الالتزام السياسي أمر بالغ الأهمية. غير أنه يجب ترجمته إلى استثمار مستدام في الخدمات المتكاملة المراعية لاحتياجات الطفل والمراعية للمنظور الجنساني. وفي حين تؤدي الوزارات التي تضطلع بمسؤوليات تتصل بحماية الطفل ورفاهه دوراً رائداً، إلا أن ذلك يجب أن يكون أولوية على مستوى الحكومة.

Megan R. Holmes and others, “Nearly 50 Years of Child Exposure to Intimate Partner Violence (54) Empirical Research: Evidence Mapping, Overarching Themes, and Future Directions”, *Journal of Family Violence*, vol. 37 (2022).

Loraine J. Bacchus and others, “Interventions that prevent or respond to intimate partner violence (55) against women and violence against children: a systematic review”, *The Lancet Public Health* 2024, vol. 5, No. 9 (May 2024).

(56) تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2024.

ومن الضروري أن يكون هناك نهج متكامل حقاً وشامل للحكومة بأكملها يتضمن مختلف القطاعات، بما في ذلك حماية الطفل، والصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والعدالة، وإنفاذ القانون، والعمل، والميزانية، والتخطيط.

65 - ويقوم عدد متزايد من البلدان في مختلف المناطق بتنفيذ أطر قانونية وسياساتية متكاملة لتحقيق هذا التحول. وقد أدخلت إصلاحات قانونية واسعة النطاق تشمل الوقاية والحظر والحماية والملاحقة القضائية، وذلك على سبيل المثال في إسبانيا والمكسيك وملاوي ونيبال. واتخذت أيضاً خطوات مهمة لإدراج حماية الطفل ورفاهه في خطط التنمية الوطنية والمحلية، وكبعد شامل لعملية التخطيط والميزانية، بما في ذلك في إثيوبيا والجمهورية الدومينيكية والمغرب.

66 - ويتيح إجراء مسح للخدمات تحديد الحد الأدنى من حزمة الخدمات اللازمة لضمان حماية الأطفال ورفاههم، ومطابقة الخدمات مع حقوق واحتياجات الأطفال والأسر، بطريقة محددة السياق. وجرى أو يجري تنفيذ عملية تحديد الخدمات المشتركة بين القطاعات للوقاية من العنف ضد الأطفال والتصدي له في إندونيسيا وجامايكا ورومانيا وكوت ديفوار. ويمكن لمثل هذا النهج أيضاً أن يسمح بتحديد دور ومسؤوليات الخدمات الرئيسية بوضوح على المستويين المركزي والمحلي، فضلاً عن ضمان الجودة وإمكانية الوصول والتنسيق والمساءلة من خلال الرصد والإشراف المنتظمين.

67 - وتعمل المزيد من الدول على تعزيز نظم إدارة المعلومات لديها واستخدام المعلومات من مصادر البيانات، مثل الاستقصاءات عن العنف ضد الأطفال والمسوح العنقودية المتعددة المؤشرات، لإرشاد وتوجيه وقياس أثر إجراءاتها. ويدعم استخدام هذه البيانات والنظم وضع مؤشرات ومعايير واقعية لتقييم التقدم المحرز، وهو أمر ضروري للتنسيق الفعال والمساءلة في تقديم الخدمات، وكذلك لتنفيذ الميزانية بفعالية. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم بعض الدول بربط المؤشرات المتعلقة بضمان حماية الطفل ورفاهه على وجه التحديد بغايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، بما في ذلك البرازيل وبوتان وسويسرا وكوستاريكا.

68 - وللاستثمار في الوقاية من العنف عائد مرتفع ومنطقي من الناحية الاقتصادية، على الرغم من القيود المالية التي تواجهها العديد من الدول. ولإثبات الحاجة إلى زيادة الموارد المخصصة للوقاية من العنف، أجريت تقييمات للتكاليف الاقتصادية للعنف في آيسلندا وجزر سليمان وفيجي وغيرها من الدول. ويمكن أيضاً أن يوفر تحديد تكاليف تنفيذ القوانين والسياسات المتعلقة بحماية الطفل - كما فعلت الأردن وكينيا - أداة قوية لبناء جدوى الاستثمار.

69 - كما أن الاستثمار في حماية الطفل ورفاهه يعني أيضاً تعزيز قدرات المؤسسات والمهنيين العاملين مع الأطفال - كما رأينا في زامبيا وفييت نام ولبنان - بوسائل من بينها توفير التدريب ذي الصلة كجزء من المناهج الدراسية الأساسية للمهنيين. ولضمان فعالية العمل المشترك بين القطاعات، تكتسي نهج "النافذة الواحدة" المتكاملة أهمية بالغة، حيث تجمع المهنيين من القطاعات الرئيسية تحت سقف واحد⁽⁵⁷⁾. وهناك أمثلة على وجود خدمات متكاملة للأطفال ضحايا العنف في نفس موقع الخدمات المقدمة للنساء. ويتمثل التحدي في ضمان توسيع نطاق هذه الخدمات المتكاملة وإتاحة الوصول إليها مادياً وثقافياً واقتصادياً وجغرافياً.

UNICEF, *Global Annual Results Report 2022: Goal Area 3 – Every Child is Protected from Violence* (57) and Exploitation (New York, 2023).

70 - ولا يتطلب القضاء على العنف ضد الأطفال نهج الحكومة بأكملها فحسب، بل يتطلب أيضاً نهج المجتمع بأسره، الذي يشمل القيادات الدينية والمجتمعية والمجتمع المدني والأطفال والشباب والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. فتعبئة القيادات الدينية والمجتمعية أمر لا غنى عنه لتعزيز الأعراف الاجتماعية الإيجابية والتصدي للأعراف والسلوكيات الضارة وبناء ثقافة السلام. وقد انخرطت الممثلة الخاصة مع المنظمات المجتمعية والدينية خلال زياراتها القطرية وشاطرتها ممارساتها الواعدة، بما في ذلك ممارسات مبادرة القدوة ومؤسسة أديان (لبنان)، ومؤسسة القيادات الدينية من أجل الصحة والتنمية (Cadre des Religieux pour la santé et le développement) واتحاد المدارس القرآنية (السنغال)، ومؤتمر كنائس المحيط الهادئ (فيجي)، والرابطة المحمدية للعلماء (المغرب)، وبيت الزعماء (زامبيا)، من بين منظمات أخرى عديدة.

71 - ويكتسب دور منظمات المجتمع المدني أهمية متزايدة في الدعوة وتقديم الخدمات. وهي تضطلع بأنشطة الدعوة المرتكزة على الأدلة لمعالجة دوافع العنف وأشكاله في جميع البيئات، والاستثمار في الوقاية من العنف، ومعالجة التراجع عن حقوق الطفل. وتواصل منظمات المجتمع المدني إسماع أصوات الأطفال ودعم مشاركة الأطفال والشباب، وتمكين الأطفال وحمايتهم كمُدافعين عن حقوق الإنسان. ولا يزال الشركاء من المجتمع المدني على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية في طليعة الجهات المعنية بحماية الأطفال وحقوقهم على الرغم من التحديات العديدة التي يواجهونها، بما في ذلك تناقص الموارد.

72 - ويسلط مسح أجرته الممثلة الخاصة الضوء على أمثلة قوية للأطفال والشباب في جميع أنحاء العالم الذين يتخذون إجراءات للتصدي للعنف والمشاركة في عمليات صنع القرار⁽⁵⁸⁾. وثمة تطورات مشجعة فيما يتعلق بالمنصات الإقليمية والوطنية لإشراكهم. ففي أندورا، على سبيل المثال، تدعم مبادرة الأبرشيات الصديقة للطفل إشراك الأطفال من خلال مجالس الأطفال؛ ووضع ميزانية ملائمة للأطفال؛ وجمع البيانات؛ ووضع خطة وطنية من أجل الأطفال. وفي تشاد، تعمل "البنات الخارقات" (Super Banats)، وهن فتيات صغيرات، على زيادة الوعي بالصحة الجنسية والإنجابية، فضلاً عن الوقاية من العنف الجنساني وزواج الأطفال. وفي كولومبيا، ومن خلال إنشاء الفضاءات المدنية لـ "VocesDePoder" (أصوات القوة)، يشارك أكثر من 800 طفل في خلق فرص أفضل في المجتمعات المتضررة من العنف، بوسائل من بينها إعداد بيان بمطالب بناء السلام. وفي الفلبين، تعمل مؤسسة مناصرة الشباب Cameleon Youth Advocates على زيادة الوعي والدعوة لحقوق الطفل والصحة الإنجابية للشباب والقضاء على الاعتداء الجنسي على الأطفال. وفيما يتعلق بالنقاضي بشأن المناخ، أقام الأطفال والشباب بحلول أواخر عام 2022 أكثر من 30 قضية قانونية في جميع أنحاء العالم، استناداً إلى تعرضهم الخاص للضرر المناخي وإلى مبدأ المساواة بين الأجيال⁽⁵⁹⁾.

73 - وتقوم قطاعات متنوعة من القطاع الخاص - بما في ذلك السفر والسياحة والأعمال المصرفية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - بإدماج مبادئ حماية الطفل وحقوق الطفل في نماذج أعمالها،

(58) انظر <https://childparticipation.un.org/>.

(59) United Nations Environment Programme, *Global Climate Litigation Report: 2023 Status Review* (Nairobi, 2023).

كما أوضحت الممثلة الخاصة في تقريرها إلى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان⁽⁶⁰⁾. وتحدث هذه التطورات جنباً إلى جنب مع إجراءات أقوى من قبل بعض الدول لضمان بيئات تنظيمية قوية للصناعة⁽⁶¹⁾.

74 - وتُظهر الأمثلة المذكورة أعلاه على إجراءات أصحاب المصلحة المتعددين لمنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والتصدي لها أن التغيير ممكن. بيد أنه لا تزال هناك حاجة إلى مصادر تمويل متسقة وموثوقة وتعاون إنمائي مستدام مراعاة للسياق من أجل الارتقاء بالحلول إلى نطاق واسع. ولا بد، بالإضافة إلى ذلك، من تعزيز التعاون عبر الوطني لمعالجة الطبيعة المتزايدة التعقيد والعبارة للحدود للعنف والجرائم ضد الأطفال.

رابعاً - القضاء على العنف ضد الأطفال لا يحتمل الانتظار

75 - يتبقى أقل من ست سنوات لتحقيق الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وعلى الرغم تحقيق أوجه تقدم مهمة على مدى السنوات الـ 15 الماضية، لسنا على الطريق الصحيح للوفاء بوعود أهداف التنمية المستدامة بالقضاء على العنف ضد الأطفال بحلول عام 2030. وفي وقت تتفاقم فيه الأزمات ويبلغ فيه العنف مستويات غير مسبوقة، هناك حاجة إلى الاستثمار في حماية الطفل ورفاهه أكثر من أي وقت مضى.

76 - فعلى الصعيد العالمي، يترك عدد كبير جداً من الأطفال خلف الركب. ولا يوجد طفل في منأى عن الخطر، كما لا يوجد بلد في منأى عن الخطر. والبيانات التي لدينا عن شيوخ العنف ضد الأطفال مثيرة للقلق. ولكننا نعلم أنه حتى هذه الأرقام أقل من الواقع إلى حد كبير، حيث لا يزال ثمة نقص في الإبلاغ عن العنف ضد الأطفال ونقص في الملاحقة عليه قضائياً. إن أثر النزاعات على الأطفال مدمر وطويل الأمد. والتكلفة البشرية والاقتصادية هائلة.

77 - ولا تسلط النتائج المعروضة هنا الضوء على الحاجة الملحة للعمل فحسب، بل أيضاً على الحاجة إلى العمل بشكل جماعي ومختلف. فنحن نعرف أنه يجب أن يكون هناك تحول من نهج منعزل إلى نهج متكامل، نظراً للبعد الشامل لعدة قطاعات الذي يتسم به العنف ضد الأطفال وتقاطع مع العنف الجنساني. ونعرف ما هي العوائق وما هي الحلول. ونعرف أن الوقاية من العنف أمر منطقي من الناحية الاقتصادية. ونعرف أن الاستثمار في حماية الطفل ورفاهه منذ الطفولة المبكرة وعلى مدى الحياة هو مفتاح التنمية المستدامة المتمركزة حول البشر. لذلك، يجب أن يُنظر إلى الإنفاق على خدمات حماية الطفل المتكاملة على أنه استثمار سليم ذو عائد مرتفع، وليس كمصروفات إضافية.

78 - ونقوم الحاجة إلى تعددية الأطراف القائمة على مبادئ شمول الجميع والمساواة والتعاون، لمعالجة الأزمات المستمرة - بما في ذلك النزاعات وأزمة المناخ والنزوح القسري والفقر - ولمعالجة الطبيعة المعقدة والعبارة للحدود للعنف والجرائم ضد الأطفال التي تزداد تعقيداً وتجاوزاً للحدود، والتي يسهلها التطور السريع للتكنولوجيات.

(60) A/78/214 و A/HRC/52/61.

(61) المرجع نفسه.

79 - وترمي المبادرة المتجددة للبلدان الرائدة في مجال القضاء على العنف ضد الأطفال، التي تقودها الممثلة الخاصة، إلى تغيير قواعد اللعبة. وستعمل المبادرة على تجديد وإعادة تنشيط التفاعل مع البلدان الرائدة الحالية والمستقبلية من أجل دفع عجلة التغيير في السياسات ودعم الدول في ترجمة الالتزامات القوية إلى أفعال. وستقضي إلى توسيع نطاق تعبئة أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمؤسسات المالية والجهات المانحة والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والمنظمات الدينية، فضلاً عن الأطفال والشباب والناجين من العنف. وستوفر المبادرة منتديات لتبادل المعرفة، وتشاطر التدخلات التي أثبتت جدواها وفعاليتها من حيث التكلفة لمنع جميع أشكال العنف والتصدي لها، ودعم التدريب المتعدد التخصصات. وستعمل المبادرة أيضاً على تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف والعابر للحدود بشكل مستدام ومحدد السياق.

80 - إن الأطفال ليسوا مشكلة يجب حلها بل ثروة يجب الاستثمار فيها. فبقيادة الدول وفعالية تعددية الأطراف، يمكن بناء زخم نحو عالم يخلو من العنف ضد الأطفال ولا يُترك فيه أي طفل خلف الركب.